

الاستخدام الأمثل لبعض الموارد الاقتصادية. وأثره في تطوير واقع الصناعة في منظور الاقتصاد الإسلامي

م . م . عامر نجم عبود

كلية التربية / الجامعة العراقية

المستخلص

أستند البحث إلى مبادئ أساسية مهمة مفادها أن التنمية الاقتصادية وتطوير الانتاج واستغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لها تأثيراً إيجابياً وفعالاً في تطوير الواقع الصناعي في البلدان، وبالتالي سينعكس ذلك على زيادة معدلات نمو الدخل القومي وزيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، أن الاستخدام الأمثل لبعض الموارد الاقتصادية من شأنه تطوير الواقع الصناعي بشكل كبير، فإن التصنيع والعناية به واستخدامه بالطرق الفنية الصحيحة من أهم الوسائل التي تساعد في إنعاش الاقتصاد. وخاصةً اذا كانت سياسة التخطيط في استغلال الموارد البشرية والطبيعية تسير بالاتجاه الصحيح. إن الموارد البشرية تقضي عليها البطالة، وعدم توفر فرص العمل، أو البطالة المقنعة، وهي هدر اقتصادي بكل معنى الكلمة، وهي أشبه بمياه النهر الذي لا ينتفع به، إذ أن الموارد البشرية اذا كانت كفوءة ستضطر إلى الهجرة إلى الخارج لإيجاد فرص عمل، أو قد ترضى بأي عمل يوفر لها لقمة العيش، حتى إن كان هذا العمل ضاراً بالقيم الأخلاقية، أو بالنشاط الاقتصادي الفاعل، ناهيك عن هدر الطاقات الشبابية بلا فائدة، وعلى هذا لابد ان تكون هناك معالجات سريعة في استخدام الموارد البشرية بأسلوب علمي مدروس وهو ليس بكثرة اليد العاملة التي قد تؤدي الى تضخم من غير نتائج علمي انما يكون باستغلال أصحاب الاختصاص والكفاءات وتطوير الكادر الصناعي المتقدم الذي يتمتع بالخبرة الفنية القادرة على تطوير الانتاج الوطني خارج نطاق المحسوبية، في حين أن التشغيل الأمثل للموارد البشرية سيؤدي إلى محاربة الفقر والبطالة، وأن سياسة التصنيع في إجراءاتها تعتمد على جهد الدولة، الذي يعد الأساس في أي تطوير اقتصادي، وإن تحقيق التنمية هدف ديني للإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض، وهدف السياسة الاقتصادية الإسلامية هو تحقيق كرامة الإنسان ومصالح المجتمع من دوان إفراط أو تفريط بينهما، كما إن التصور الإسلامي للنشاط الاقتصادي تصور حكيم يجمع بين المنظومة الأخلاقية وبين النمو المالي. أما الموارد الطبيعية التي يمكن الانتفاع بها سواء كانت من المعادن التي هي في باطن الأرض أو على ظهرها أو من الموارد الزراعية باختلاف أنواعها أو من الثروات الحيوانية فيجب استخدامها بالطريقة العلمية الثابتة المخطط لها مسبقاً ولا يعني استثمار المواد الطبيعية هدرها، أو استخدامها استخداماً عشوائياً، بل ينبغي استغلالها استغلالاً جيداً من دون إسراف أو هدر.

الكلمات المفتاحية: استثمار الموارد. الانتاج. المنظومة الصناعي. الموارد البشرية والطبيعية

The Optimal Use Of some Economic Resources, And Its Impact On The Development Of The Reality Of The Industry From The Perspective Of Islamic Economics

amer njem abod

amer197311@gmail.com

Abstract

The research was based on important basic principles that economic development, production development, and exploitation of available human and natural resources have a positive and effective impact on the development of the industrial reality in countries, and therefore this will reflect on the increase in the growth rates of national income and the increase in the economic well-being of society, that the optimal use of some economic resources would developing the industrial reality significantly, as manufacturing, taking care of it, and using it in the correct technical ways is one of the most important means that help in reviving the economy. Especially if the planning policy in the exploitation of human and natural resources is going in the right direction. Human resources are eliminated by unemployment, lack of job opportunities, or disguised unemployment, which is an economic waste in every sense of the word, and it is like the water of a river that does not benefit from it, as if human resources are efficient, they will have to migrate abroad to find job opportunities, or they may satisfied with any work that provides her with a living, even if this work is harmful to moral values, or to effective economic activity, not to mention the useless waste of youth energies, and accordingly there must be quick treatments in the use of human resources in a scientific and thoughtful manner, which is not an abundance of labor Which may lead to inflation without scientific production, but through the exploitation of specialists and competencies and the development of advanced industrial cadres who have the technical expertise capable of developing national production outside the scope of favoritism, while the optimal operation of human resources will lead to the fight against poverty and unemployment, and that the policy of industrialization in its procedures depends on the state's effort, which is the basis for any economic development. Achieving development is a religious goal for man as God's successor on earth, and the goal of Islamic economic policy is to achieve human dignity and the interests of society. Excessiveness or neglect between them, just as the Islamic conception of economic activity is a wise concept that combines the moral system with financial growth. As for the natural resources that can be used, whether they are minerals that are in the ground or on its surface, or from agricultural resources of all kinds or animal wealth it must be used in a fixed scientific planned way. It does not mean investing in natural materials wasting them, or using them randomly. Rather, they should be exploited well without extravagance or waste.

Keyword: Investment Of Resources. Output. Industrial System. Human And Natural Resources.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد خاتم الأنبياء والمرسلين (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وعلى آله وأزواجه وصحبه ومن وآله أجمعين.

وبعد.

فإن الركود الاقتصادي الذي يشهده البلد اليوم، وتعطل كثير من الصناعات والمشاريع الإنتاجية، التي طال الزمن على توقفها، حتى لم تعد أغلب وسائل الإنتاج السابقة قادرة في حال تشغيلها على مواكبة التطور الصناعي أو تطور أشكال التسويق، أو التطور الاجتماعي والحياتي بعامة.

وهذا يملئ على أصحاب القرار ليس الشروع في إحياء المصانع القديمة، وإعادة تشغيلها، فحسب، بل بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، لتلبية الحاجة المتزايدة للمجتمع من جهة، وللتعويض عما فات من جهة ثانية، ولتسريع الخطوات للوقوف موقف الند مع الصناعات في البلدان المجاورة من جهة ثالثة.

فكان هذا البحث الموسوم (الاستخدام الأمثل لبعض الموارد الاقتصادية، وأثره في تطوير واقع الصناعة في منظور الاقتصاد الاسلامي) رؤية مستقبلية أخطب به المتخصصين المخلصين من أبناء هذا الوطن لعله يكون نافعا في يوم تزهده في الصناعة العراقية مجدداً.

إن ما يتضمنه البحث قد لا يتعلق تنفيذه بالسياسة الاقتصادية العليا للبلد، بل قد يكون نافعا لأي صاحب قرار في أي مشروع اقتصادي مثل مشاريع القطاع الخاص، وذلك بتوظيف فاعل لبعض الوارد المتاحة أو المتوافرة لما يخدم التوجه العام بتفعيل النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الهدر الحاصل في بعض الموارد الاقتصادية، أو الهدر في استثمارها، أو في عدم توضيح الإمكانيات المتاحة لخدمة الاقتصاد بعامة، والصناعة بخاصة، فضلاً عن الإهمال الذي أدى إلى تعطيل المؤسسة الصناعية كلياً أو جزئياً لاعتبارات مختلفة، مما انعكس سلباً على دورها الاقتصادي، من هنا فإن البحث يهدف إلى مناقشة آلية الاستخدام الأمثل لبعض الموارد وفعاليتها في تطوير الواقع الصناعي.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها أن تنمية وتطوير الموارد المتاحة له تأثيره الإيجابي والفعال في تطوير الواقع الصناعي، وبالتالي زيادة معدلات نمو الدخل القومي وزيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، ويفترض البحث أن هناك قصوراً وتبايناً في النشاط الصناعي العام والخاص، وأن الاستخدام الأمثل لبعض الموارد الاقتصادية من شأنه تطوير الواقع الصناعي بشكل كبير.

هدف البحث: إن الهدف الرئيس للبحث هو التعرف على أهمية الانتاج وبيان الاهداف العلمية له وطرق التعامل معها في منظور النظام الاقتصادي الاسلامي والمشاكل التي تواجه الصناعة بسبب سوء استغلال الموارد الطبيعية والتركيز على استثمارها بالطرق العلمية الناجحة.

أهمية البحث: وتتجلى أهمية البحث في تفعيل الموارد الاقتصادية المتاحة ووضع المسؤولين وأصحاب القرار في استغلال تلك الموارد وتوظيفها بإنشاء المشاريع وتنشيط الغاليات الصناعية واستثمار الثروات والأنشطة الموارد الطبيعية والطاقات البشرية بالشكل الأمثل خدمة للتنمية الوطنية الشاملة.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة موجزة، وثلاثة محاور:

المحور الأول: أهداف العملية الإنتاجية.

المحور الثاني: الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

المحور الثالث: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

ثم خاتمة البحث التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

وقائمة المصادر والمراجع.

أرجو أن أكون قد أسهمت بتقديم تصورات بناءة لخدمة اقتصادنا الوطني.

المحور الأول / أهداف العملية الإنتاجية

إن تنمية قطاع الإنتاج من أهم أهداف العملية الإنتاجية بعامه، والسياسة التصنيعية بخاصة، لاعتماد النشاط الاقتصادي بجميع أشكاله عليه، وهذا يتوافق مع مبادئ الإسلام وأهدافه، "والإنتاج في الإسلام هو بذل الجهد الدائب في تثمير موارد الثروة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع ودعم وجوده وقيمه العليا" (الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، 1983م، ص 32).

إن الإنتاج هو النتيجة المثمرة لمجمل النشاطات الاقتصادية، إذ لا يمكن أن يجري الفاعليات الاقتصادية، مثل: التبادل، والتوزيع، والاستهلاك بصورة ناضجة إلا بالإنتاج، فالإنتاج لا يمكن أن يتحقق من دون ديمومة الإنتاج، إذ ليس كل ما ينتج يستهلك بالضرورة، بل لا بد من تخصيص جزءاً من الإنتاج لإدامة عملية الإنتاج ذاتها عن طريق إنتاج وسائل إنتاج عوضاً عن تلك التي استهلك، أو إنتاج وسائل إنتاج جديدة لصناعة جديدة حتى يغدو الإنتاج متواصلاً (ينظر: دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، 1990م، ص 35)

لذلك فالغاية الرئيسة للإنتاج هي رفع مستوى إنسانية الإنسان وأخلاقه وسموه الروحي، فالإنتاج هو الوسيلة إلى ذلك "فلهذا يكون الإنتاج بالمفهوم الاقتصادي الإسلامي وسيلة لا غاية، أو هدف طريق لأهداف غاية" (اقتصادنا، 1977م، ص 114)؛ لان غاية الإنتاج في الإسلام ليست اكتناز الأموال، أو تركيزه بأيدي القلة

المتنفذة، وإنما هو لتوفير متطلبات الإنسان المادية والروحية، التي تحقق له الضرورات الكلية، والتي تحقق مهمة استخلاف الأرض وعمارتها. إن القطاع الصناعي هو عصب النشاط الإنتاجي، لذلك فإن تنمية هذا القطاع، والسعي لتطويره ليكون قادراً على توفير الأدوات التنموية، فضلاً عن رفد القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والتجارة، فتنمية الإنتاج " قضية إنسانية شاملة تهدف إلى رفع المستوى الأخلاقي للإنسان وترقية مصيره الآخروي، إضافة إلى زيادة كمية السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية" (السياسة الاقتصادية في إطار الاقتصاد الإسلامي، 1997م، ص 70).

إن الدولة مطالبة ببذل جهود جبارة لتعويض سنوات الضياع التي شهدتها الصناعة العراقية، وتطوير وسائل الإنتاج بمواكبة الوسائل الحديثة في الصناعة، إذ أن المردود الذي تحققه الصناعة سيمتد إلى تطوير سائر وسائل الإنتاج الأخرى، فانتعاش الصناعة سيؤدي إلى انتعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا يتطلب توظيف التكنولوجيا العالية في العملية الإنتاجية ليتمكن الإنتاج من أن يكون بالمستوى المطلوب المواكب للتطور العصري الذي وصلت إليه الصناعة الحديثة. ويمكن إجمال الأهداف المنشودة للنشاط الاقتصادي بعامة والصناعي بخاصة بما يأتي:

أولاً: التنمية الاقتصادية: لا شك أن من أهم أهداف النشاط الاقتصادي هو تحقيق التنمية، إذ "أن تطوير الإنتاج الصناعي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لأن توسع الإنتاج وتزايد القوة العاملة يسري بالنشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، ويرتفع الدخل القومي، ويرتفع بالتالي الميل إلى الادخار، وهكذا تستمر التفاعلات الاقتصادية في موجات توسعية تدفع إلى تسريع النمو" (مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، 1403هـ، ص 104).

إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يعدّ كل من الإنتاج والإنسان هما القوة المحركة لتنشيط الاقتصاد، باتجاه النمو الذي ينبغي أن يركز على منظومة أخلاقية تتوافق مع مبادئ الإسلام؛ لأن النمو الاقتصادي في ضوء المعايير التي قام عليها الاقتصاد الغربي ينتج مظاهر سلبية تسيئ إلى المجتمعات، إذ أن تحقيق الأرباح غاية وتراكم المال هو الهدف من دون مراعاة العلاقات الاجتماعية، أو القيم الأخلاقية، لذلك لوحظ انتشار الفساد والجريمة، ولذلك فالمؤشرات المادية البحتة هي المعول عليها في هذه المجتمعات لقياس النمو الاقتصادي، فالتهافت على الماديات صرفهم عن القيم الأخلاقية التي جاءت بها الأديان (ينظر: مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، 1403هـ، ص 104).

والتصور الإسلامي تصور حكيم يجمع بين المنظومة الأخلاقية وبين النمو المالي، " فالنسق الإسلامي للإنتاج يجب أن يقوم على أساس توفير الرفاهية

الاقتصادية لأكبر عدد من أفراد المجتمع، والقياس الإسلامي لذلك هو وفرة الإنتاج وسهولة الحصول عليه مرتبطاً بالأمن والطمأنينة للفرد والمجتمع" (السياسات الاقتصادية في الإسلام، 1980م، ص 175).

لذلك فإن الإنتاج في الرؤية الإسلامية لا يختص بالنخبة من الأغنياء وأصحاب الدخل العالية تصنيعاً أو بيعاً، بل ينبغي أن يلبي حاجة جميع الناس على وجه الخصوص الطبقات الفقيرة، أو إنتاج السلع التي تضر الصحة العامة والبيئة، لذلك ينبغي للدولة أن تحدد ما يحقق الرفاهية للمجتمع كافة، وتوظف المشروعات العامة، وتراقب الأنشطة الخاصة لتحقيق هذه الأهداف.

لذلك فالإنتاج الإسلامي يجب أن يستهدي بالمعايير الموضوعية التي تعكس مستوى الرفاهية المادية، والمعياري الذاتي يعكس الرفاهية الاجتماعية، والتي تقاس بمقياس الأخلاق والقيم الاقتصادية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف (ينظر: أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام، 1983م، ص 208).

ثانياً: تنمية الدخل القومي: تسهم الصناعة في تنمية الدخل القومي عن طريق تطوير الإنتاج القادر على توظيف الموارد الاقتصادية بصورة مثلى، "فلقد دلت مختلف تجارب التصنيع على وجود علاقة وثيقة بين التصنيع، وخاصة الصناعة التحويلية، وبين معدلات نمو الدخل القومي، فزيادة معدلات نمو الدخل القومي تزيد معدلات نمو الدخل للفرد أيضاً" (دور التصنيع في التنمية الاقتصادية، 1988م، ص 41).

ويتساعد دور التصنيع مع زيادة حجم الإنتاج الصناعي، "فتؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات النمو للدخل الصناعي، ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني. كما يؤدي الارتفاع المستمر في الطاقة الإنتاجية الصناعية نتيجة الزيادة في الاستثمار في الصناعة إلى ازدياد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى، أي أنه نتيجة لارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي عن معدلات نمو القطاعات الأخرى" (التنمية والتخطيط الاقتصادي، 1972م، ص 225).

ثالثاً: تحقيق الاستقلال الاقتصادي: تسهم تنمية القطاع الصناعي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة واستقراره؛ لأن تطور الصناعة وتحقيقها في توفير حاجات المجتمع ومستلزماته من المرتكزات المهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ لأن الدولة التي لا تمتلك صناعة مؤثرة وتلبي الحاجيات المهمة للمجتمع ستكون أسيرة القرارات الأجنبية التي ستتحكم بها، فنحن نلاحظ اليوم أن الحاجة إلى استيراد مواد ضرورية معينة، تؤدي إلى تحكم الدول المنتجة، وإلى فرض شروطها على البلد المستورد.

فالتبعية الاقتصادية تؤدي إلى سيطرة الأجهزة الأجنبية، بما يلائم المصالح

الاقتصادية الأجنبية، وللخروج من قيود التبعية لابد من تطوير الصناعة لجعلها قادرة على تلبية حاجات المجتمع بخاصة إذا اعتمدت على الموارد المحلية والقدرات الذاتية (ينظر: الاقتصاد الدولي ، 1997م ، ص 249-248).

رابعا: تحقيق الجودة: إن التصنيع لا يعني ضخ منتجات هابطة أو رديئة وإغراق الأسواق بها، تحت ذريعة حماية الإنتاج الوطني، فإن هذا سيؤدي إلى الإقبال على المنتج الأجنبي بأي وسيلة كانت، ومنها التهريب، فضلاً ما يؤديه هذا الإنتاج المتدني من إهدار كبير للمواد والموارد.

وهذا يقتضي- أن ترتفع المنتجات في جودتها إلى مصاف المنتجات العالمية التي تتميز بالجودة والكفاءة، باتباع الأساليب الفنية المتطورة، والإدارة الإنتاجية العلمية، وقد وضع الرسول (صلى الله عليه وسلم) ضابطاً مهماً للغاية، تمثل بقوله: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُثِقَنَهُ» (مسند أبي يعلى، 1984م، ص 349/7).

وهذا يقتضي- أن توفر الدولة الوسائل الكفيلة برفع مستوى الإنتاج إلى مستويات متطورة، إذ أن الإنتاج المتقن مع استيراد ما يسد الحاجة أفضل بكثير من إنتاج رديء يزعزع ثقة المواطن بالإنتاج المحلي، إذ أن قلة المنتج يمكن تلافيه بزيادته مستقبلاً لأن الأسس الموضوعية أسس صحيحة، يمكن تطويرها، كما أنه قد تكون باعثاً للآخرين على المشاركة في إنتاج مثل هذه السلع مستقبلاً، وهذا بالتأكيد أفضل من هدر الطاقات على سلع غير نافعة أو متدنية.

المحور الثاني / الاستخدام الأمثل للموارد البشرية

إن الحديث عن الموارد البشرية لا يعني تلك الأعداد المهمة أو غير الفاعلة التي يمكن الاستغناء عنها أو تعويضها بكل بساطة، مثل عامل النظافة، أو البواب، أو الساعي، بل المقصود الموارد المؤهلة أو الفنية التي تعد ثروة للبلد، كل في مجال تخصصه، أي أن يمتلك الفرد المهارات التي تؤهله للعمل بفاعلية، وتؤهله لتطوير العمل، أو لتلافي المشكلات الطارئة من دون الحاجة إلى الآخرين إلا في حدود ضيقة. والتنمية البشرية "مفهوم معاصر شاع في الوجود بعد صدور تقرير التنمية البشرية سنة 1990م، عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث عدّها عملية تهدف إلى زيادة القدرات المتاحة أمام الناس" (الإسلام والتنمية البشرية، 2002م، ص 5). ولا يمكن أن تحقق أي عملية تنموية أو نشاط اقتصادي سواء أكان نشاطاً صناعياً أم زراعياً أم تجارياً من دون العصب الرئيس، وأعني به الإنسان، فالإنسان هو الوسيلة وهو الغاية، فهو الوسيلة في هذا الإنتاج بوصفه المنتج، وهو الغاية التي يراد إيصال المنتج إليه بوصفه المستهلك.

وما تتصف به الرؤية الاقتصادية الإسلامية أن الإنسان هو الهدف المهم، وليس الأداة التي ينبغي أن تستجيب لمتطلبات الإنتاج، أو لرغبات أصحاب رؤوس

الأموال، فالتنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي هي جزء لا يتجزأ من التنمية الإنسانية، فعلى جهود الإنسان وطاقاته تتوقف التنمية وجوداً وعدماً. ومن ناحية أخرى؛ فإن العامل البشري هدف؛ لأن غاية عملية التنمية تحقيق هو الاستخلاف وعمارة الأرض، وهو وسيلة لأنه في ضوء قدراته تتحقق عمارة الأرض ليكون الإنسان خليفة لله في أرضه كما قال تعالى " ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (سورة البقرة، الآية 30).

لذلك فإن تنمية الموارد البشرية بمعناها العام هي تنمية شاملة للقدرات الذاتية، وزيادة المهارات ومعارف عموم أفراد المجتمع، ويعبر عن هذه العملية من الناحية الاقتصادية بتنمية رأس المال البشري، أو تجميع رأس المال البشري واستثماره بشكل أمثل لتطوير النظام الاقتصادي (ينظر: الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، 1981م، ص 56).

وإذا كان الاعتماد على الذات يعني تقليص احتياجاتنا الخارجية وتزايد الاعتماد على الموارد المحلية، إلا أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، فالموارد البشرية في العراق قد عطل أغلبها، وأن البطالة المقنعة هي النشاط السائد اليوم، كما أن بعض الوظائف الحالية هي وظائف آنية تنتهي بانتهاء موجباتها، كما هو الحال في منتسبي القوات الأمنية المختلفة، ناهيك عن أن أغلب هذه المهن هي مهن استهلاكية قبل أن تكون مهناً إنتاجية.

إن الموارد البشرية تقضي عليها البطالة، وعدم توفر فرص العمل، أو البطالة المقنعة، وهي هدر اقتصادي بكل معنى الكلمة، وهي أشبه بمياه النهر الذي لا ينتفع به، إذ أن الموارد البشرية إن كانت كفوءة ستضطر إلى الهجرة إلى الخارج لإيجاد فرص عمل، أو قد ترضى بأي عمل يوفر لها لقمة العيش، حتى إن كان هذا العمل ضاراً بالقيم الأخلاقية، أو بالنشاط الاقتصادي الفاعل، ناهيك عن هدر الطاقات الشبابية بلا فائدة، في حين أن التشغيل الأمثل للموارد البشرية سيؤدي إلى محاربة الفقر والبطالة.

وتعطل الصناعة لا يعني تعطل الموارد البشرية فحسب، بل يعني تعطل الموارد الأخرى، أو العزوف عنها في حال عدم فاعليتها، وعلى سبيل المثال: فالمصنع الذي يصنع المنتجات الزراعية في حال توقفه، سيؤدي هذا إلى هدر الطاقات البشرية، وإلى اندثار المكائن والمعدات، وإلى توقف المزارعين عن زراعة المواد الأولية لعدم حاجة السوق إليها، ويقابل هذا نشاط تجاري محموم للاستيراد هذه المنتجات، والتي قد تكون على خلاف المواصفات الصحية المطلوبة، ولا سيما في ظل نظام رقابي متردي، أو نظام متأثر بفاعلية أصحاب النفوذ، كما هو ملاحظ عند استيراد المواد غير الصالحة للاستهلاك البشري، أو التي انتهت صلاحيتها، بتغيير الملصقات بعملية بسيطة.

ولما كانت الموارد البشرية من أهم العناصر في عملية التصنيع، فضلاً عن رأس المال والموارد الطبيعية؛ فإن العناية بالإنسان وتطويره من عوامل نجاح التصنيع واستمراريته وتطوره، ويتحقق ذلك بعدد من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة. إن أولى الخطوات المطلوب اتباعها على هذا الطريق، هو إعادة تشغيل المصانع والمعامل المتوقفة، وتنشيطها ليس بهدف إنتاج كمي يفتقر إلى شروط الجودة، بل إلى إنتاج تترافق الجودة مع بداياته، ولا يضر إن كان المنتج قليلاً نسبياً، إذ أن الجودة هي المعيار، فقلة الكمية يمكن تعويضها لاحقاً بخلاف الإنتاج الرديء كما تقدم. وفي المقابل السعي الدؤوب لإنشاء صناعات حديثة متطورة تلبي الحاجات الضرورية للمجتمع، وأن يجر إنشاء هذه المشروعات على أسس علمية رصينة، تواكب أحدث لتطورات العلمية في الإنتاج وفي إدارته، ومن ثم تطوير الإنتاج الكمي لاحقاً إن تعذر توفيره مع البدايات الأولى.

وينبغي أن يتزامن هذا مع رفع الكفاية الإنتاجية، ويتحقق هذا بالتعليم والتدريب والتخصص وتنظيم الإنتاج وغير ذلك، وقد أوضح خبراء هيئة الأمم المتحدة في المجال الصناعي أن الإنتاجية هي الطريق الرئيس لرفع مستوى حياة الفرد عن طريق زيادة الدخل الحقيقي، وإتاحة المزيد من السلع الإنتاجية والاستهلاكية، وتحسين ظروف العمل، وتخفيض ساعات العمل، وزيادة الرفاهية البشرية (ينظر: الكفاية الإنتاجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، 1979م، ص125). وتحقق الكفاية الإنتاجية بتوفير المستلزمات المادية والمعنوية لعنصر العمل في العملية الإنتاجية كافة من أجل توفير أكبر انطلاقه له، وتحقيق أعلى قدر له من الإنتاجية (ينظر: الكفاية الإنتاجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، 1979م، ص126). ومن الجدير بالتنويه أن مفهوم كفاءة العمل يختلف عن مفهوم إنتاجية العمل، فالإنتاجية تعني نسبة الإنتاج للعامل، ويعبر عنها عادة بصورة الإنتاج للعامل في السنة أو الساعة أو غير ذلك من وحدات القياس المشابهة، فتزداد الإنتاجية إذاً بزيادة الآلات والمعدات وغيرها من صور رأس المال المستخدم مع العمل، أما كفاءة العمل فتشير إلى خصائص العمل نفسه من مهارة وتدريب وعناية (ينظر: السياسات الاقتصادية في الإسلام، 1980م، ص190-191). وعلى الدولة تأهيل الكوادر الصناعية بأعلى درجات الكفاءة لتكون الكوادر البشرية مدركة لطبيعة العمل بل تفاصيله، محيطون بإبعاده وتفصيله، وعلى الرغم من التقدم العلمي الكبير حالياً، واتباع الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تعتمد على الآلات والإشراف عليها بخاصة في مجالات الإنتاج الواسع في الصناعة، فإن ذلك لا يقلل من أهمية ثقافة العامل ووعيه، فمن الصعوبة أن ينجح العامل غير المتعلم في إدارة هذه الآلات أو يشرف عليها، فالكفاءة العلمية مهمة للغاية

من أجل إنجاح التصنيع، وخلاف ذلك سيكون العامل سبباً في تردي الإنتاج، أو إلى تعطل الآلات، أو عدم الانتفاع منها بالشكل الصحيح. لذلك كان " من الأمور التي اهتم الإسلام بها من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، هي التدريب، وهو عبارة عن تزويد الفرد بمجموعة من الخبرات والمهارات تجعله صالحاً لمزاولة عمل ما، أو هو عبارة عن عملية التنمية المستمرة للمنظمة لمعارف ومهارات العاملين في مختلف مستويات العمل وتحسين اتجاهاتهم بقصد تحقيق رفاهيتهم ورفاهية المنظمة التي يعملون فيها" (العمل في الإسلام ، بلا تاريخ، ص 129).

إن التدريب يكسب الفرد الثقة في نفسه، والقدرة على العمل من دون الاعتماد على غيره، وأن تأهيله لكسب الخبرات الجديدة، سيؤدي إلى توفر الوقت، وتقليص حجم التالف، أو الضياع في الوقت، والتقليل من الأعباء الملقاة على الآخرين. ومما ينبغي مراعاته هو إنجاز العمل في الوقت المناسب (الإسلام والتنمية الاقتصادية- دراسة مقارنة، 1979م، ص 32) ، فالزمن عامل مهم من عوامل الجدوى الإنتاجية، وأن هدر الوقت أو عدم الانتفاع منه بشكل صحيح أو التلكؤ هو نوع من أنواع الهدر غير المنظور. وقد نبه رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لأهمية الوقت في حياة الإنسان، بقوله: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمْرِهِ فَيَمَّا أَقْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ» (سنن الترمذي، 1975م، ص 612/4).

إن إنشاء المصانع يجب أن يتزامن مع إعداد معاهد للتدريب ومراكز التأهيل التقني، التي يكون هدفها إعداد كوادر بشرية فاعلة، وأن تكون المناهج الدراسية متوافقة مع الواقع، ليتمكن الاستفادة من هذه الكوادر من الناحية الواقعية، وأذكر أن المدارس كانت تدرس نظام (بيسك) للحاسبات، على الرغم من انقراض هذا البرنامج من سنين طويلة. ولا يقتصر التدريب والتأهيل على المعاهد العلمية المرتبطة بالتربية أو بالتعليم العالي، بل ينبغي أن تتسع لتشمل تدريب العاملين في المنشآت الصناعية كافة، وكذا أن لا يقتصر هذا الإعداد على المنشآت الحكومية، بل أن ينحسب على المنشآت الخاصة، إذ أن تأهيل كوادرها والعلمين فيها إنما يصب في المحلة العامة لخدمة البلد، وتأهيلهم هو تأهيل للكوادر البشرية العام، وهذا مكسب مهم بحد ذاته. وينبغي عند تأهيل الكوادر البشرية وإعدادها مراعاة مبدأ التخصص، فالتخصص يعني "أن يكلف كل عامل بجزء من العمل في وحدته الإنتاجية، يؤديه بالتعاون مع العمال الآخرين، لإتمام العملية الإنتاجية (الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي، 1991م، ص 153)، فإن اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب في العملية الإنتاجية مهم للغاية، كما هو الحال في جميع النشاطات والفعاليات الاقتصادية وغيرها.

إن التخصص هو من سمات هذا العصر، وأن التطور الاقتصادي والتقدم الصناعي لن يتحقق بصورته المنشودة بتشغيل العامل غير الفني في مهام تقتضي مهارات فنية معينة، أو تشغيل الفني في وظائف إدارية وغير ذلك.

ومن المبادئ التي ركز عليها الإسلام مبدأ الثواب والعقاب، فالثواب يتأكد بتفعيل نظام الحوافز على وفق أسس منضبطة أمينة من دون الالتفات للمحسوبية و المنسوبية والمحاباة فيه، وأن يشمل هذا النظام الجوانب المعنوية والمادية، لتحفيز الأفراد لتقديم الأفضل بما يتلاءم مع كرامة الإنسان وطاقاته.

والحوافز هي "كل ما يؤدي إلى تغيير سلوك العامل مهنياً إلى الأحسن سواء كان سبب هذا التغيير حافزاً مادياً أو معنوياً" (العمل دراسة إسلامية نفسية، 1984، ص 68). فهذه الحوافز تدفع العاملين لإظهار قدراتهم الإنسانية بما يزيد من كفاءة أدائهم لأعمالهم على نحو أكبر وأفضل، ويحقق لهم حاجاتهم وأهدافهم ورغباتهم بما يتوافق مع أهداف المنظمة العاملة، فالحافز عامل خارجي يشجع الفرد على تغيير سلوكه إلى الأفضل، وكلما كان التوافق بين العامل الخارجي وبيئة العمل متلائماً كلما كان تأثيره أكبر في سلوك العامل وإنتاجيته (ينظر: دوافع العاملين في المفهوم الإسلامي، 1983م، ص 13)، "وتضمن استمرارية العمل وإخلاص العمال في أعمالهم" (ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامية، 1992م، ص 85). والحوافز لا تقف عند حدود منح العامل كتاب شكر أو مكافأة مادية فحسب، بل تتحقق في القيادة الحسنة في المصنع أو المنشأة الصناعية، فالعمال الذين تقودهم قيادة مؤهلة وكفؤة وحريصة على مصلحة العمال، كما هي حريصة على مصلحة العمل، ستؤدي إلى تحفيز العمال، ومثابرتهم في عملهم.

وينبغي أن يتوافر للعامل عوامل الراحلة البدنية، بتحسين الظروف الطبيعية من الإضاءة والتهوية والبرودة والضوضاء والحرارة والرطوبة فهذه كلها لها الأثر الكبير في خلق جو مريح للعامل على العمل بشكل أفضل وبالنتيجة زيادة قدرة عطائه على العمل كمّاً وكيفاً (العمل دراسة إسلامية نفسية، 1984، ص 74).

وأن يتوافر الشعور بالاطمئنان النفسي، والعلاقات الاجتماعية الخلاقة مع زملاء العمل، فلا شك أن العامل الذي يعمل مع مجموعة منسجمة، وتربطه معهم علاقات جيدة، ويشعر بأنه جزء منهم، فهذا لا شك سيزيد من تنمية روح العمل، والتخلص من الأجواء المشحونة التي تصاحب بعض الأعمال، والتي تؤدي إلى تردي العمل أو مستوياته (العمل دراسة إسلامية نفسية، 1984، ص 70).

إن إدارة الجودة الشاملة أصبحت من سمات العمل المنتج الفاعل في الدول المتقدمة الصناعية، ومن شروط هذه الإدارة مشاركة العاملين في خطط الجودة في الإنتاج، وجعل أسلوب عملهم يختلف عما كانوا يمارسونه في ظل بيئة العمل التقليدية، وإن الأساس الذي تستند إليه مشاركة العاملين يبدأ بخطوة أساسية

تتمثل في معرفة كل فرد عامل في المنظمة دوره في تحقيق هذه الفلسفة بنجاح، فوضوح خطط الجودة وسياساتها وأهدافها، سيعطي الأفراد انطباعاً بأن العمل الذي يقومون به مهم وفعال في تحقيق أهداف المنظمة (المؤسسة الصناعية)، الأمر الذي يجعل الفرد يشعر بالمتعة في إنجاز عمله، وهي السمة التي أضفتها إدارة الجودة الشاملة على العامل، وجعلته يشعر بالفخر والاعتزاز في عمله المنجز، ويتطلب هذا الأمر تغيير نمط العمل التقليدي للأفراد العاملين، فتغيير القيم والمعتقدات السابقة سيواجه مقاومة من العاملين نتيجة التغيرات التي أحدثتها فلسفة الجودة الشاملة في نمط عملهم الروتيني من حيث طريقة أدائهم له أو وجهة نظرهم بشأنه، الأمر الذي يفتح باب المناقشة والحوار سواء مع العاملين مع بعضهم، أو مع الإدارات العليا للوصول إلى حلول للمشاكل التي يواجهونها، فالجودة تهدف إلى تحقيق ترابط عضوي بين الهيكل التنظيمي والعاملين والنظم كلها، وأن المسؤولية تتطلب من القيادات العليا دعم العاملين بأسلوب فعال عن طريق تحفيزهم بالمكافآت والحوافز بشكل جيد، فضلاً عن أن المكافآت المالية تمثل إحدى طرائق تعويض العاملين عن مجهوداتهم (ينظر: اتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لمدراء شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى ، 1996 ، ص86). ويراعى في العمل القيم الإسلامية، وهذه القيم تؤتي أكلها عند وجود أرضية مادية تطبق عليها " فلا يمكن حفز الأفراد ليعملوا بكفاءة وعدل إلا إذا أدخلنا بعداً أخلاقياً في سعيهم وراء مصلحتهم الخاصة بحيث لا تتعرض المصلحة الاجتماعية للتهديد، حتى عندما تتعارض في سعيهم وراء مصلحتهم الخاصة على أن الاعتماد على المواعظ لحفز جميع البشر - للالتزام بالقيم الأخلاقية سيكون هو أيضاً غير واقع، فلا بد من تعزيز القيم المعنوية من خلال تصحيح الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بحيث لا يجد الفرد من الممكن خدمة مصلحة الخاصة إلا ضمن قيود العدالة الاجتماعية والاقتصادية" (الإسلام والتحدي الاقتصادي ، 1996م ، ص318)

ولا يخفى أن الكوادر البشرية متفاوتة في قدراتها وفي عطائها، فلا بد من مراعاة هذه الفروق في ضوء برامج الإعداد، أو في تنفيذ الأعمال، وأن التعامل مع الذين يمتلكون القدرات والمواهب يختلف عن التعامل مع الخاملين والكسالى، فلكل فئة منهاجها الخاص الواجب اتباعه في برامج الإعداد.

المحور الثالث / الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية

إن تنوع الموارد الطبيعية يعكس القوة والإمكانات التي يمتلكها ذلك البلد إذا ما جرى استغلالها بالشكل الأمثل في ظل حكمة الإدارة السياسية للبلد، وهذا ما نطمح إليه في العراق الذي يتمتع بكثير من المعادن والمياه والنفط والغاز اللازمة لإحداث التنمية الصناعية التي تعد الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية.

وإن الهدف التنموي الذي يطمح إليه النشاط الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتتمثل هذه الموارد في خيرات الأرض وفي رؤوس أموال وأدوات إنتاج. وأشار القرآن الكريم إلى كثير من هذه الموارد، منها ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ (سورة الحديد، الآية 25)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾ (سورة فاطر، الآية 27). إن استخدام الموارد الطبيعية من أهداف التصنيع في الاقتصاد الإسلامي، كما هو الحال في غيره من النظم الاقتصادية، إذ يجري تحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات تلبي الحاجات الاقتصادية؛ فالتصنيع لا يستطيع أن يحقق أهدافه إلا باستخدام هذه الموارد وإدخالها في العملية الإنتاجية، ولما كان توفير السلع والخدمات واجباً على الدولة؛ فإن استخدام الموارد الطبيعية واجب هو الآخر بقدر تعلق حاجة المجتمع بها.

إن هذه الموارد المسخرة لا يمكن الانتفاع منها حق الانتفاع، إلا بتوسيع التصنيع وتنميته، واستثمارها الاستثمار الأمثل، وهذا يقتضي - أن توفر الدولة المستلزمات والخطط والبرامج الهادفة لاستثمارها، وأن الاعتماد على النفط في توفير رؤوس الأموال يعني تحويل البلد إلى بلد استهلاكي، وشعبه إلى شعب مستهلك يفتقر إلى العطاء. وفي مقدمة وسائل الاستثمار: ويشمل استثمار الموارد الزراعية عن طريق تصنيع ظاهر الأرض وباطنها (ينظر: الاقتصاد في ضوء الشريعة، 1975م، ص 173 - 174)، ومن ذلك استثمار الأراضي الزراعية.

قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَاراً وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مَّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرُوعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (سورة الرعد، الآيتان 3-4)

وقال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ (71) وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ (72) وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (سورة يس، الآيات 71-73) وهنا إشارة واضحة إلى ضرورة استخدام الموارد الزراعية باختلاف أنواعها، ومنها الثروات الحيوانية باختلافها والتي تدخل في الموارد الطبيعية. ويشمل أيضاً المياه بأنواعها، فضلك من فضل الله تعالى على الناس، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً مُّخْتَلِفاً﴾ (سورة الزمر، الآية 21)، وغيرها من الآيات المباركات. فالمياه وبخاصة الأنهار تستخدم للشرب والسقي وتوليد الكهرباء

والملاحة واستخراج الأسماك وغير ذلك من المنافع الأخرى، والتي يجب على التصنيع إعداد الوسائل لاستثمارها بما يخدم الإنسان والمجتمع. والموارد الطبيعية تكون فاعلة في ظل قيادة حكيمة، فالرمل والحصي - على سبيل المثال، اللذان يعدان أعظم الموارد انتشاراً في العالم، ولا يكلف استخراجهما أي جهد سوى النقل من مواقعهما، يستخدم في كثير من الصناعات منها صناعة الركائز الكونكريتية، وصناعة الزجاج. والموارد الطبيعية لا تقتصر - على الحيوانات والأنهار وظاهر الأرض، بل تشمل باطنها الغني الواسع الذي لا ينضب له معين، ولا يمكن استثماره الاستثمار الأمثل إلا بالتصنيع، فهو النشاط الوحيد الذي يستطيع استيعاب هذه الموارد وتحويلها إلى سلع وخدمات صالحة للاستخدام البشري. ونحن لم نعد نستطيع استخراج مشتقات النفط، ولا نملك القدرة على استخدام الغاز المصاحب للنفط في تمويل أي نشاط صناعي وغيره، وانتقلنا من مرحلة التصدير والاكتفاء الذاتي إلى استيراد هذه المشتقات، وكفى بهذا شاهداً على هدر الموارد الطبيعية، وعلى هدر الطاقات.

فمن الضروري تدخل الدولة في تحقيق هذا الاستثمار، و"يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في اتجاه إتقان الصناعة الحرفية وإقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية" (صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، 1996م، 42).

ويأتي في مقدمة استثمار الموارد الطبيعية إحياء الأرض الميتة بوصفها مصدراً لتلك الموارد، وإحياء الأراضي التي جرى إهمال زراعتها، إما بسبب قطع الماء أو عدم الوصول إليها، أو بسبب انشغال أصحابها بمهن أخرى، كالعامل في المدن أو في مهن أخرى تحقق مورداً ثابتاً.

ولا يعني استثمار المواد الطبيعية هدرها، أو استخدامها استخدماً عشوائياً، بل ينبغي استغلالها استغلالاً جيداً من دون إسراف أو هدر، وعليه فإن مقولة: محدودية الموارد الطبيعية للإنتاج (كما أعلنها نادي روما عام 1972) (ينظر: تقرير نادي روما، محددات النمو، 1972م) تتضاءل من منظور الاقتصاد الإسلامي حينما يحسن البشر - استثمار جانبي التنمية بالتأكيد على الإنتاج مع اعتدال في الاستهلاك، والأهم من ذلك ضرورة العدالة في التوزيع.

ولا يغيب عن بالنا أن التقدم المنشد لا ينحصر في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية؛ إذ أن ارتباطها يتزايد بالمنظومة الإدارية التي تنهض بعمليات المزج بين عناصر الإنتاج المشار إليها من أجل إخراج المنتج النهائي للمشروع، ورفع كفاءة المنظومة الإدارية للمشروع وزيادة قدرتها على إحداث التطوير والتخطيط له وتنفيذه، واستثمار الوقت بأقل تكلفة باستخدام المعارف الجديدة، لذلك يمكن القول: إن المنافسة لم تعد تعتمد على وفرة المصادر الطبيعية أو العمالة الرخيصة أو مصادر التمويل، بل أصبحت القدرة

التنافسية تكتسب بإنتاج سلع جديدة أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع، والدخول بها إلى السوق بطريقة أكثر تأثيراً، وهو الأمر الذي يتطلب إدارة متطورة (ينظر: استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر، 1993م ص 33).

الاستنتاجات والتوصيات

بعد هذه الجولة في التعرف على الاستخدام الأمثل لبعض الموارد الاقتصادية بناء على الواقع الحالي، أوجز أهم النتائج والتوصيات بما يأتي:

الاستنتاجات

1. إن التصنيع والعناية به من الوسائل المهمة في إنعاش الاقتصاد، وأن سياسة التصنيع في إجراءاتها تعتمد على جهد الدولة، الذي يعد الأساس في أي تطوير اقتصادي.
2. إن تحقيق التنمية هدف ديني للإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض، وهدف السياسة الاقتصادية الإسلامية هو تحقيق كرامة الإنسان ومصالح المجتمع من دوان إفراط أو تفريط بينهما.
3. إن التصور الإسلامي للنشاط الاقتصادي تصور حكيم يجمع بين المنظومة الأخلاقية وبين النمو المالي.
4. إن الدولة مطالبة ببذل جهود جبارة لتعويض سنوات الضياع التي شهدتها الصناعة العراقية، وتطوير وسائل الإنتاج بمواكبة الوسائل الحديثة في الصناعة.
5. لا يمكن أن تحقق أي عملية تنموية أو نشاط اقتصادي من دون الإنسان، الذي هو الوسيلة والغاية.
6. إن الموارد البشرية طاقة خلاقة إن أحسن توظيفها في أي عملية تنموية، ولكن هذه الطاقات تهدر إن لم توظف بالشكل الصحيح، ويقضي- عليها البطالة، وعدم توفر فرص العمل، أو البطالة المقنعة.
7. إن العراق حافل بالموارد الطبيعية، التي تؤهل لقيام صناعة متطورة إذا ما جرى استغلالها بالشكل الأمثل في ظل حكمة الإدارة السياسية للبلد، وهذه الموارد لا يمكن الانتفاع منها إلا بتوسيع التصنيع وتنميته.

التوصيات

1. إن أولى خطوات تفعيل النشاط الصناعي يتمثل في إعادة تشغيل المصانع المتوقفة، وإنشاء مصانع جديدة على أسس حديثة هدفها جودة الإنتاج وليس الإنتاج الكمي.
2. على الدولة تأهيل الكوادر الصناعية بأعلى درجات الكفاءة، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.
3. العمل بنظام إدارة الجودة الشاملة في جميع مرافق الدولة، وفي المجال الصناعي بالتحديد.

المصادر والمراجع

1. اتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لمدراء شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى، محمد راضي بندقجي، مجلة دراسات، المجلد 23، العدد 2، الأردن، 1996م.
2. الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، عبد ضمد الركابي، مجلة الاقتصاد، بغداد، العدد (1) السنة الثانية والعشرون آذار، 1981م.
3. استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر. د. علي حبيش، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مصر 1993م.
4. الإسلام والتحدي الاقتصادي، محمد عمر شابر، ترجمة زهير السمنهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1996م.
5. الإسلام والتنمية الاقتصادية- دراسة مقارنة، شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، 1979م.
6. الإسلام والتنمية البشرية، أسامه عبد المجيد العاني، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، 1423هـ، 2002م.
7. الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي، غازي عناية، دار الجيل، بيروت، 1991م.
8. الاقتصاد الدولي، زين العابدين ناصر، وصفوت عبد السلام عوض الله، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1997م: 248-249.
9. الاقتصاد في ضوء الشريعة، محمود محمد بابلي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1975م.
10. اقتصادنا، محمد باقر الصدر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1398هـ- 1977م.
11. الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، فكري أحمد نعمان، مجلة بنك دبي الإسلامي، العدد 17، لسنة 1983م.
12. أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام، عبد الحميد الغزالي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، جدة، 1403هـ- 1983م.
13. تقرير نادي روما، محددات النمو، إعداد دونالا ميدوز وآخرين، إصدار دار الكتب العالمية، نيويورك، 1972م.
14. التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمرو محي الدين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1972م.
15. دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، د. جاسم محمد الفارس، الفارس، شركة مطبعة الجمهور، الموصل، 1990م.
16. الدليل العملي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة- أيزو 9000- المقارنة المرجعية، د. عادل شبراوي، الشركة العربية للإعلام العلمي، القاهرة، 1995م.

17. دوافع العاملين في المفهوم الإسلامي، حامد أحمد بدر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد (23) شوال 1403هـ - أغسطس 1983م.
18. دور التصنيع في التنمية الاقتصادية، محمد صفوت داود، مجلة التعاون الصناعي، العدد 34 السنة التاسعة، أكتوبر 1988م.
19. سنن الترمذي، أبو عيسى- محمد بن عيسى- الترمذي السلمي (ت279هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1395هـ-1975م.
20. السياسات الاقتصادية في الإسلام، محمد عبد المنعم عفر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1400هـ- 1980م.
21. السياسة الاقتصادية في إطار الاقتصاد الإسلامي، محمد منذر قحف، وقائع ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام التي عقدت بالجزائر، البنك الإسلامي في التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات جدة، 1418هـ- 1997م.
22. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1410هـ.
23. صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، زرقين عبود، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996م.
24. ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامية، غازي عناية، دار النفائس، بيروت، 1992م.
25. العمل دراسة إسلامية نفسية، عزت عبد العظيم الطويل، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1404هـ- 1984.
26. العمل في الإسلام، عيسى عبده، دار المعارف، مصر، بلا تاريخ.
27. الكفاية الإنتاجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، فؤاد القاضي، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 20، السنة السابعة، أيلول، 1979م.
28. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ-1994م.
29. مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، عبد العزيز فهمي هيكل، دار النهضة العربية، بيروت، 1403هـ.
30. مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، عمر وصفي عقيلي، دار وائل للنشر، عمان، 2001م.
31. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (ت307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، 1404هـ- 1984م.
32. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360 هـ)، تحقيق طارق عوض الله محمد، وآخرين، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.